

المحاكم الشرعية تتصدر مؤسسات العدالة الفلسطينية من حيث رضا الأفراد عن أدائها

رام الله- الحياة الجديدة- تصدرت المحاكم

الشرعية كافة مؤسسات قطاع العدالة في دولة فلسطين من حيث رضا الأفراد عن ادائها، حسب إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أمس، مشروع سيادة القانون والوصول الى العدالة في الضفة الغربية للعام 2021م. وحسب التقرير الصادر عن جهاز الإحصاء الفلسطيني بلغت نسبة الأفراد (18 سنة فأكثر) الذين تعاملوا مع المحاكم الشرعية وراضون عن أدائها 72٪، تلاها نظام القضاء العشاري بنسبة 63٪ ومن ثم النيابة العامة بنسبة رضى 60٪، وكانت نسبة الرضا عن الشرطة 54٪ والرضا عن أداء المحاكم النظامية 51٪.

وقال قاضي قضاة فلسطين مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية د.محمود الهباش: «إن رسالة المحاكم الشرعية هي الحفاظ على الأسرة الفلسطينية متماسكة وحماية النسيج المجتمعي وتحقيق العدالة للجميع، مضيفاً ان القضاء الشرعي يعمل ضمن استراتيجية مدروسة تضمن تحقيق الوصول الى العدالة الناجزة للجميع والحفاظ على حقوقهم بأسرع وقت ممكن،

توقيع المجموعة القصصية الثانية للكاتبه حلا محمد بعنوان «الوتر» في محافظة سلفيت

والكتاب والمثقفين والإعلاميين وعائلتها. وأكد المحافظ كميل في كلمته على أهمية دعم المبدعين والمتميزين والطاقات الشابة من أبناء المحافظة وخاصة الكتاب وذلك لدورهم الريادي في نقل الصورة الجميلة والمشرقة عن حياة الإنسان الفلسطيني وطموحاته، إضافة لإبراز حجم المعاناة الراقعة

على ابناء شعبنا، والاصرار على الحياة والبقاء رغم ممارسات الاحتلال. مثنددا على الدور الملقي على وزارة الثقافة بهذا الخصوص من خلال احتضان المواهب الشابة ودعمهم

والكتاب والمثقفين والإعلاميين وعائلتها. وأكد المحافظ كميل في كلمته على أهمية دعم المبدعين والمتميزين والطاقات الشابة من أبناء المحافظة وخاصة الكتاب وذلك لدورهم الريادي في نقل الصورة الجميلة والمشرقة عن حياة الإنسان الفلسطيني وطموحاته، إضافة لإبراز حجم المعاناة الراقعة

على ابناء شعبنا، والاصرار على الحياة والبقاء رغم ممارسات الاحتلال. مثنددا على الدور الملقي على وزارة الثقافة بهذا الخصوص من خلال احتضان المواهب الشابة ودعمهم

رام الله - الحياة الجديدة

- وقعت جامعة القدس المفتوحة والمركز الروسي للعلوم والثقافة ببيت لحم، أمس اتفاقية تعاون بين الجانبين، وذلك في حرم فرع الجامعة ببيت لحم. ووقع الاتفاقية عن الجامعة مدير فرعها في بيت لحم أسعد العويوي ممثلاً عن رئيس الجامعة يونس عمرو، وعن المركز الروسي رئيسه فاسيلي فرولوف. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز القدرات في مجال التعاون الإنساني الدولي، والإسهام في تعزيز علاقات الصداقة وتحسين العلاقات الروسية - الفلسطينية، وتبادل المنفعة العلمية والتكنولوجية والتفاعل الثقافي بين جامعة القدس المفتوحة والمركز الروسي للعلوم والثقافة في بيت لحم.

كما تشمل الاتفاقية تبادل الوفود للتشاور في مختلف المستويات، والمساعدة في تنظيم تبادل الشباب في إطار زيارات دراسية قصيرة الأجل من مثلي الشباب من دوائر الأعمال السياسية والاجتماعية والعلمية والأجنبية إلى الاتحاد الروسي، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية والمحاضرات والمهرجانات والمسابقات بوجود أصحاب الاختصاص. كما تشمل الاتفاقية

بشئى الامكانيات لابراز مواهبهم وطاقتهم واظهارها كما يجب للعلم. كما واكد اللواء كميل على وقوف محافظة سلفيت ومؤسساتها المختصة الى جانب الابداء والكتاب والمثقفين وتقديم الدعم والاسناد لهم في مختلف محطات حياتهم وصولا الى النجاح والتميز والابداع.

بدوره قدم الناقد الحاج محمد شرحا حول الموضوعات التي حوتها المجموعة القصصية «الوتر» وابرز انعكاساتها مشيرا الى عمق مضامينها الابدية وما اردت الكاتبة ايضا من خلالها للقارئ؛ واشاد بالاسلوب السردى والقصصي الذي استخدمته الكاتبة حلا محمد محافظة سلفيت ومحافظها اللواء د.عبد الله كميل ووزارة الثقافة وكل من ساهم في انجاح هذا الحفل على دعمهم واهتمامهم لتحفيز الطاقات الشابة والابداع في المحافظة؛ مؤكدة مضيها في تحقيق حلمها في مجال الثقافة والادب والاستكمال مشوارها الادبي واصدار مجموعاات قصصية اخرى بمضامين تلامس هموم وتطلعات الانسان الفلسطيني.

وفي نهاية حفل التوقيع قامت الكاتبة حلا محمد بتقديم نسخ من مجموعتها القصصية الثانية «الوتر» لمحافظ سلفيت والحضور المشاركين.

فلسطين، «وتعدّ هذه الاتفاقية حافزاً ودافعاً قوياً لتطوير العلاقات الثقافية والعلمية والسياسية بين الشعبين الفلسطيني والروسي».

وأضاف: «جامعة القدس المفتوحة هي جامعة منظمة التحريّر، وقد افتتحت لخدمة شعبنا إلى توفير التعليم في ظل إجراءات الاحتلال الرامية إلى عرقلة التعليم الجامعي بإغلاق الجامعات، واستطاعت أن توفر سبيلاً للتغلب على إجراءات الاحتلال ومعوقاته».

وقال إن «جامعة القدس المفتوحة تقيم علاقات تعاون مع عدد من الجامعات الروسية، ومنها الأورال، وتبجوف، وتشيلاباينسك والجامعة الروسية في موسكو، وقد وقعت اتفاقيات تعاون في المجال الأكاديمي مع هذه الجامعات، ونطمح إلى



تعزيز هذا التعاون عبر إنشاء قسم لتعليم اللغة الروسية في كلية الآداب، لأن قطاعاً كبيراً جداً من التراث العربي والإسلامي موجود في أراضي الاتحاد الروسي».

إلى ذلك، شكر فاسيلي فرولوف، جامعة القدس المفتوحة على حسن الاستقبال، وأكد أن المركز الروسي سعيد باتفاقية التعاون مع الجامعة، التي ستسهم في توفير التعليم والتدريب للأكاديميين والطلبة في مختلف المجالات الثقافية التي يعمل فيها المركز. ثم أشار فاسيلي إلى تجربتهم مع جامعة القدس المفتوحة ممثلة برئاسة الجامعة وإدارة فرع بيت لحم، والتعاون الملموس بين الطرفين، وخصوصاً عندما أقيم يوم روسيا الوطني في جامعة القدس المفتوحة - فرع

الأسير عياد الهريمي يعلق إضرابه بعد اتفاق على تحديد سقف اعتقاله الإداري

شهرين، احتجاجاً على اعتقاله الإداري، وواصل مؤخراً لوضع صحّي صعب، لا سيما وأنه امتنع عن تناول المدمّعات، إذ عانى من آلام في جميع أنحاء جسمه، إضافة إلى عدم استطاعته الوقوف على قدميه، ومعاناته من عدم وضوح بالرؤية وتقوُّب بشكل مستمر. يشار إلى أنّ الهريمي (28 عاماً)، من بيت لحم، ويقبع

رام الله: دعوة إلى تعزيز قيم النزاهة والشفافية في التغطية الإعلامية للانتخابات

في سجن عيادة الرملة، ومعتقل إدارياً منذ شهر نيسان/ أبريل 2021، وهو أسير سابق تعرض للاعتقال المتكرر، وأعاد الاحتلال اعتقاله مجدداً بعد الإفراج عنه بفترة وجيزة، وكان قد أُضرب سابقاً ضد اعتقاله الإداري، ففي عام 2016 خاض إضراباً استمر لمدة 45 يوماً، وبلغ مجموع سنوات اعتقاله نحو تسع سنوات.

صدر العدد «185» من الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية»

في هيئة مكافحة الفساد أحمد الأطرش، حول مفاهيم النزاهة والشفافية والانتخابات، وحول حق الاقتراع والترشح، مشيراً إلى أن متطلبات تحقيق النزاهة والشفافية في الانتخابات هي احترام وحماية الحقوق والحريات الانتخابية، ووجود جهة مختصة ومستقلة لإدارة العملية الانتخابية، ووجود إطار قانوني ينظم العملية الانتخابية، ومراقبة العملية الانتخابية. تحدث رئيس قسم الدعم القانوني في هيئة مكافحة الفساد لؤي سمارة، حول نظام الهدايا ونظام تضارب المصالح،

في هيئة مكافحة الفساد أحمد الأطرش، حول مفاهيم النزاهة والشفافية والانتخابات، وحول حق الاقتراع والترشح، مشيراً إلى أن متطلبات تحقيق النزاهة والشفافية في الانتخابات هي احترام وحماية الحقوق والحريات الانتخابية، ووجود جهة مختصة ومستقلة لإدارة العملية الانتخابية، ووجود إطار قانوني ينظم العملية الانتخابية، ومراقبة العملية الانتخابية. تحدث رئيس قسم الدعم القانوني في هيئة مكافحة الفساد لؤي سمارة، حول نظام الهدايا ونظام تضارب المصالح،

في هيئة مكافحة الفساد أحمد الأطرش، حول مفاهيم النزاهة والشفافية والانتخابات، وحول حق الاقتراع والترشح، مشيراً إلى أن متطلبات تحقيق النزاهة والشفافية في الانتخابات هي احترام وحماية الحقوق والحريات الانتخابية، ووجود جهة مختصة ومستقلة لإدارة العملية الانتخابية، ووجود إطار قانوني ينظم العملية الانتخابية، ومراقبة العملية الانتخابية. تحدث رئيس قسم الدعم القانوني في هيئة مكافحة الفساد لؤي سمارة، حول نظام الهدايا ونظام تضارب المصالح،

في هيئة مكافحة الفساد أحمد الأطرش، حول مفاهيم النزاهة والشفافية والانتخابات، وحول حق الاقتراع والترشح، مشيراً إلى أن متطلبات تحقيق النزاهة والشفافية في الانتخابات هي احترام وحماية الحقوق والحريات الانتخابية، ووجود جهة مختصة ومستقلة لإدارة العملية الانتخابية، ووجود إطار قانوني ينظم العملية الانتخابية، ومراقبة العملية الانتخابية. تحدث رئيس قسم الدعم القانوني في هيئة مكافحة الفساد لؤي سمارة، حول نظام الهدايا ونظام تضارب المصالح،

في هيئة مكافحة الفساد أحمد الأطرش، حول مفاهيم النزاهة والشفافية والانتخابات، وحول حق الاقتراع والترشح، مشيراً إلى أن متطلبات تحقيق النزاهة والشفافية في الانتخابات هي احترام وحماية الحقوق والحريات الانتخابية، ووجود جهة مختصة ومستقلة لإدارة العملية الانتخابية، ووجود إطار قانوني ينظم العملية الانتخابية، ومراقبة العملية الانتخابية. تحدث رئيس قسم الدعم القانوني في هيئة مكافحة الفساد لؤي سمارة، حول نظام الهدايا ونظام تضارب المصالح،

في هيئة مكافحة الفساد أحمد الأطرش، حول مفاهيم النزاهة والشفافية والانتخابات، وحول حق الاقتراع والترشح، مشيراً إلى أن متطلبات تحقيق النزاهة والشفافية في الانتخابات هي احترام وحماية الحقوق والحريات الانتخابية، ووجود جهة مختصة ومستقلة لإدارة العملية الانتخابية، ووجود إطار قانوني ينظم العملية الانتخابية، ومراقبة العملية الانتخابية. تحدث رئيس قسم الدعم القانوني في هيئة مكافحة الفساد لؤي سمارة، حول نظام الهدايا ونظام تضارب المصالح،

في هيئة مكافحة الفساد أحمد الأطرش، حول مفاهيم النزاهة والشفافية والانتخابات، وحول حق الاقتراع والترشح، مشيراً إلى أن متطلبات تحقيق النزاهة والشفافية في الانتخابات هي احترام وحماية الحقوق والحريات الانتخابية، ووجود جهة مختصة ومستقلة لإدارة العملية الانتخابية، ووجود إطار قانوني ينظم العملية الانتخابية، ومراقبة العملية الانتخابية. تحدث رئيس قسم الدعم القانوني في هيئة مكافحة الفساد لؤي سمارة، حول نظام الهدايا ونظام تضارب المصالح،

في هيئة مكافحة الفساد أحمد الأطرش، حول مفاهيم النزاهة والشفافية والانتخابات، وحول حق الاقتراع والترشح، مشيراً إلى أن متطلبات تحقيق النزاهة والشفافية في الانتخابات هي احترام وحماية الحقوق والحريات الانتخابية، ووجود جهة مختصة ومستقلة لإدارة العملية الانتخابية، ووجود إطار قانوني ينظم العملية الانتخابية، ومراقبة العملية الانتخابية. تحدث رئيس قسم الدعم القانوني في هيئة مكافحة الفساد لؤي سمارة، حول نظام الهدايا ونظام تضارب المصالح،

في هيئة مكافحة الفساد أحمد الأطرش، حول مفاهيم النزاهة والشفافية والانتخابات، وحول حق الاقتراع والترشح، مشيراً إلى أن متطلبات تحقيق النزاهة والشفافية في الانتخابات هي احترام وحماية الحقوق والحريات الانتخابية، ووجود جهة مختصة ومستقلة لإدارة العملية الانتخابية، ووجود إطار قانوني ينظم العملية الانتخابية، ومراقبة العملية الانتخابية. تحدث رئيس قسم الدعم القانوني في هيئة مكافحة الفساد لؤي سمارة، حول نظام الهدايا ونظام تضارب المصالح،

في هيئة مكافحة الفساد أحمد الأطرش، حول مفاهيم النزاهة والشفافية والانتخابات، وحول حق الاقتراع والترشح، مشيراً إلى أن متطلبات تحقيق النزاهة والشفافية في الانتخابات هي احترام وحماية الحقوق والحريات الانتخابية، ووجود جهة مختصة ومستقلة لإدارة العملية الانتخابية، ووجود إطار قانوني ينظم العملية الانتخابية، ومراقبة العملية الانتخابية. تحدث رئيس قسم الدعم القانوني في هيئة مكافحة الفساد لؤي سمارة، حول نظام الهدايا ونظام تضارب المصالح،

في هيئة مكافحة الفساد أحمد الأطرش، حول مفاهيم النزاهة والشفافية والانتخابات، وحول حق الاقتراع والترشح، مشيراً إلى أن متطلبات تحقيق النزاهة والشفافية في الانتخابات هي احترام وحماية الحقوق والحريات الانتخابية، ووجود جهة مختصة ومستقلة لإدارة العملية الانتخابية، ووجود إطار قانوني ينظم العملية الانتخابية، ومراقبة العملية الانتخابية. تحدث رئيس قسم الدعم القانوني في هيئة مكافحة الفساد لؤي سمارة، حول نظام الهدايا ونظام تضارب المصالح،

في هيئة مكافحة الفساد أحمد الأطرش، حول مفاهيم النزاهة والشفافية والانتخابات، وحول حق الاقتراع والترشح، مشيراً إلى أن متطلبات تحقيق النزاهة والشفافية في الانتخابات هي احترام وحماية الحقوق والحريات الانتخابية، ووجود جهة مختصة ومستقلة لإدارة العملية الانتخابية، ووجود إطار قانوني ينظم العملية الانتخابية، ومراقبة العملية الانتخابية. تحدث رئيس قسم الدعم القانوني في هيئة مكافحة الفساد لؤي سمارة، حول نظام الهدايا ونظام تضارب المصالح،